حتمية الانتقال من الإدارة المحلية إلى الحوكمة المحلية

أ. يحياوي أحمد *

ملخص:

عرف العالم تطورا كبيرا أدى إلى زيادة حاجات الإنسان ما زاد من متطلبات الدولة ، لذلك فوضت للإدارة المحلية تقديم الخدمة لسكان الإقليم، هذا التطور أدى إلى زيادة ظهور ظاهرة الفساد، ولمعالجة هذه الظاهرة تبنت الإدارة المحلية مبادئ الحوكمة المحلية من أجل الارتقاء بخدمة المواطن.

الكلمات المفتاحية: الإدارة المحلية، الحوكمة المحلية، اللامركزية، الجماعات المحلية، الخدمة العمومية.

Abstract :

The world has developed a great development that led to increasing the needs of the human being, which increased the requirements of the state. Therefore, the local administration was authorized to provide service to the inhabitants of the region, This has led to an increase in the phenomenon of corruption. To address this phenomenon, the local administration has adopted the principles of local governance in order to improve the service of citizens.

Keywords: Local Administration, Local governance, Decentralization, Local communities, Public service.

تمهيد:

تختلف الحاجات والرغبات بين السكان، إذ يعتبر الإنسان ابن بيئته حيث لكل منطقة حاجات معينة، وبالتالي لكل إنسان حاجات تختلف حسب المنطقة التي يقطنها وبالتالي تختلف الاحتياجات التي يجب تلبيتها من طرف الدولة.

تمثل الجماعات المحلية جزءا لا يتجزأ من الدولة، حيث تلبى الحاجات الخاصة بسكان الإقليم، فتنظيم الدولة يستوجب تقسيمه إلى أقاليم، ولاية، وبلدية و بالرجوع إلى البلدية التي تعد الخلية الأساسية اللامركزية الإقليمية فهي تلعب دورا هاما في التكفل

* أستاذ مساعد قسم – أ- جامعة آكلي محند أولحاج - البويرة.

بحاجيات المواطنين.

تعرف الإدارة المحلية عدة ظواهر سلبية كالفساد مما استوجب إدخال مفهوم جديد ألا وهو الحوكمة المحلية، من اجل الرفع بكفاءة وجودة الخدمة المقدمة والرفع من تمكين المواطن، وعليه يمكن طرح الإشكال الموالي:

ما مدى حتمية الانتقال من الإدارة المحلية إلى الحوكمة المحلية؟

من اجل الإجابة على الإشكالية، قمنا بتقسيم العمل إلى ثلاث محاور، ندرجها في ما يلي:

أولا- الإطار النظري للإدارة المحلية:

لم يأخذ النظام المحلي السمة القانونية إلا بعد ظهور ما يعرف بالدولة الحديثة التي زادت أعباؤها تجاه المواطنين، مما فرض ضرورة تفويض جزء من صلاحياتها للهيئات المحلية، و تنبع الإدارة المحلية من الشعب إذ تأكد على وحدة المجتمع، فالمساهمة الشعبية هي الروح و المحور الذي ترتكز عليه.

لقد أدت الثورة التكنولوجية والثورة الحضرية و الإنسانية و الانفجار السكاني إلى تحولات سريعة استطاعت أن تغير و تحول مجرى التاريخ و الأخذ بأنماط جديدة من التخطيط الاقتصادي و الاجتماعي ما أدى إلى إحداث تطوير في نظم الإدارة المحلية في الدول المتقدمة و الدول النامية.

1- مفهوم الإدارة المحلية: نتيجة لاتساع رقعة الدولة الحديثة وزيادة تدخلاتها في النشاط الاقتصادي أدى ذلك إلى تنازل السلطة المركزية عن بعض صلاحياتها للسلطات المحلية، واكتفت الدولة بالدور الرقابي في ظل اتخاذ القرار المحلي عن طريق هيئات ومجالس محلية منتخبة من طرف الشعب.

أ- تعريف الإدارة المحلية: لقد تعددت تعاريف الإدارة المحلية، حيث تتسم وحدات الإدارة المحلية المعاصرة بتمتعها بشخصية اعتبارية تجعلها ذات استقلال مالي وإداري وتمارس المهام الموكلة إليها بموجب الأنظمة واللوائح[1]، نذكر من بينها:

تعتبر الإدارة المحلية اصطلاح وحدة محلية لإدارة نفسها بنفسها وأن تقوم بالتصرفات الخاصة بشؤونها، كما يمكن اعتبارها أي منظمة لها سكان يقيمون في منطقة جغرافية معينة مع تنظيم مسموح به وهيئة حاكمة، بالإضافة إلى الشخصية قانونية مستقلة وسلطة تقدم خدمات عامة أو حكومية معينة مع درجة كبيرة من الاستقلال بما في ذلك سلطة قانونية وفعلية لجني جزء على الأقل من إيراداتها.

وتعرف أيضا على أنها " النظام الإداري الذي يقوم على توزيع السلطات والوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية وهيئات ووحدات إدارية أخرى إقليمية أو مصلحية مستقلة قانونا عن الإدارة المركزية مقتضى اكتسابها للشخصية المعنوية، مع بقائها خاضعة لقدر معين من رقابة الإدارة.[2]

ب- مبررات ظهور نظام الإدارة المحلية: هناك مجموعة من الدوافع و المبررات التي دفعت لتبني نظام الإدارة المحلية، والمتمثلة في:[3]

- الدوافع و المبررات السياسية: و التي نلخصها فيما يلي:

* إشراك المواطنين في إدارة شؤونهم وهو أمر لا تتطلبه الإدارة الناجحة فحسب، بل تستدعيه المبادئ الديمقراطية لأنه سبيل الحيوية والمسؤولية و الاستمرار فضلا عن أنه نشر الوعي الديمقراطي و تدرب للمواطنين على شؤون الإدارة المحلية و تحمل المسؤولية؛

* تقوية البناء الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي للدولة و ذلك بتوزيع القوى و القدرات بدل تركيزها في يد السلطات المركزية، مما يظهر أثرها في مواجهة الأزمات و المصاعب التي تتعرض لها الدولة من الداخل أو الخارج؛

* إدارة الخدمات المحلية بمجلس منتخب من أهل الوحدة المحلية التي يمثلها هذا المجلس يعتبر تدريبا عمليا على أساليب الحكم النيابي وتأهيلا لحسن أداء الوظائف النيابية.

- الدوافع والمبررات الاجتماعية: وتتمثل فيما يلي:

* رغبة الدولة في تفعيل التعاون بين الجهود الحكومية والجهود الشعبية في أداء الخدمات التي يفتقر إليها الشعب عن طريق توزيع الدولة للخدمات العامة بين هيئات محلية لضمان عدالة توزيع هذه الخدمات مما يعمل على الاستقرار و التنافس؛

* العمل على تكافؤ الأعباء المالية المفروضة على الأقاليم مع الخدمات التي تتلقاها و توفير العدالة لها حتى لا يكون للعواصم و المدن و بعض الأقاليم قدر كبير من الخدمات على حساب الأقاليم الأخرى من نفس الدولة؛

*نظام الإدارة المحلية يعد كوسيلة لكفاءة الداء وتقديم الخدمات المحلية خاصة في الدول النامية، حيث تعتبر الوحدات المحلية الأكثر قدرة من الناحية الاقتصادية في تقديم الخدمات المحلية، مما يمكن من تحقيق عدالة في توزيع الموارد والأعباء المالية.

- الدوافع و المبررات الإدارية: من بينها ما يلي:

* أصبح تقسيم العمل ضرورة حتمية في مجال النشاط الحكومي بعد أن أصبح أداء الخدمات الحكومية في كل أقاليم الدولة على نحو سليم كمهمة ينوء بها كاهل الحكومة المركزية سواء من حيث التنظيم الإداري أو التنظيم المالي؛

* تعاون الجهود الحكومية مع الجهود الشعبية شرط أساسي لازدهار ونجاح أي مرفق تتولاه سلطة حكومية ولذلك فان إشراك أهل الوحدة المحلية في إدارة مثل هذه المرافق و الخدمات يحقق التعاون المشترك؛

* إفساح المجال لتجربة النظم الإدارية على النطاق المحلي وإعطاء فرصة للإبداع الشعبي في هذا المجال ثم الانتفاع بما تثبت صلاحيته من أساليب الإدارة و العمل؛

* تقتضي الظروف المحلية تنوعا في أنماط انجاز الخدمات و المرافق المحلية على خلاف الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة المركزية في أرجاء الدولة بشكل متشابه ومتماثل يسري على جميع بقاع الدولة على السواء دون تمييز، فالتقيد بأنماط متماثلة في الخدمات المحلية فيه إغفال للتفاوت الطبيعي بين الوحدات الإدارية المحلية المختلفة.

د- مقومات الإدارة المحلية: تتمتع الإدارة المحلية بعدة أركان هي:

- وحدات إدارية مستقلة تمثل مصالح محلية متميزة عن المصالح القومية: يتركز نظام الإدارة المحلية بالدرجة الأولى على وجود وحدات إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية ضمن نطاق جغرافي معين من أقاليم الدولة، وعليه يترك الإشراف عليها ومباشرتها لمن يهمهم الأمر حتى تتفرغ الحكومة المركزية للمصالح التي تهم الدولة كلها، وعليه فان الهدف من إنشاء الوحدات المحلية هو إدارة ومباشرة المرافق والمصالح المحلية بأساليب تقوم على التنوع و التعدد بقدر تعدد الأقاليم و المرافق وتنوعها دون المرافق و المصالح القومية، ويترتب على اعتراف المشرع للوحدات المحلية بالشخصية المعنوية الاستقلال المالي أي لها مواردها المالية ضمن موطن مستقل أي إطار جغرافي يحد الوحدة المحلية و تمارس ضمنه المجالس المحلية اختصاصاتها، كما أن لها الأهلية القانونية أي لها القدرة على اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات بالإضافة إلى امتلاكها الحق في التقاضي وممارسة السلطة العامة و التمتع بامتيازاتها التي يقرها القانون للجهات الإدارية.[4]

- وجود مجالس محلية منتخبة مستقلة عن السلطة المركزية: جوهر الإدارة المحلية هو أن يعهد أبناء الوحدة الإدارية بأن ينتجوا حاجاتهم المحلية بأنفسهم، أي تمتع المجلس المحلي بالحرية في ممارسة اختصاصاته وإنشاء وإدارة المرافق المحلية داخل حدود الوحدة المحلية التي يمثلها، ولما كان من المستحيل على جميع أبناء الأقاليم، أن يقوموا بهذه المهمة بأنفسهم مباشرة، لذلك يعتبر الانتخاب الحل الأمثل والطريقة التي من خلالها يتم تكوين مجالس معبرة عن إدارة الشخص المعنوي العام الإقليمي، لأن الأعضاء المعينين التابعين للسلطة المركزية لا يمكنهم المساهمة في ترسيخ الممارسة الديمقراطية في الوحدات المحلية، نظرا لعدم انتمائهم للوحدات المحلية.[5]

- خضوع المجالس المحلية لرقابة الحكومة المركزية: لا يلغي نظام الإدارة المحلية وجود السلطات المركزية في الدولة، حيث أن الاستقلالية التي تتمتع بها الهيئات المحلية ليست مطلقة بل يبقى للسلطة المركزية حق الرقابة والإشراف ضمانا لوحدة السياسة العامة للدولة ولتقديم الهيئات المحلية للخدمات بكفاءة و فعالية في إطار الوصاية الإدارية.

ثانيا- مفهوم الحوكمة المحلية:

يعد موضوع الحوكمة المحلية أو الحكم الراشد للإدارة المحلية من المواضيع التي عرفت نقاشا كبيرا والذي أفضى في الأخير لتكوين نظرة شاملة للتصور القائم على ترشيد تسيير الشؤون المحلية وكيفية تجسيده على ارض الواقع.

1- تعريف الحوكمة المحلية: تعرف الحوكمة المحلية على أنها "عملية صنع القرار في ساحة الشؤون العامة المحلية بدرجات متفاوتة، تخضع للتدقيق و الإشراف على المواطنين وهي مفتوحة وشفافة متجهة إلى الحكم والمشاركة، فالحكومات المحلية بهذا المعنى هي البعد الواحد في الحكم المحلي"[6].

كما يمكن اعتبار الحوكمة المحلية" نقطة انطلاق الا ستراتيجيات الوطنية التي تربط الذ شاط والا نجازات بالخ طاب السيا سي، و هي كذلك ر هان إ عادة توز يع سلطات العاملين ووسيلة قوية لدعم سلطات منظمة أو لإظهار سلطات أخرى"[7].

من خلال التعاريف السابقة وانطلاقا من نتائج المؤتمر المنعقد في صوفيا في ديسمبر 1996، يمكن تلخيص العناصر المكونة للحوكمة المحلية الرشيدة:[8]

- نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة إلى المستويات المحلية المختلفة؛
- لا مركزية مالية وموارد كافية للقيام بتلك الأنشطة على المستوى المحلي؛
- مشاركة حقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي؛
- تهيئة الظروف التي من شأنها خصخصة الاقتصاد المحلي.

3- متطلبات تحقيق الحوكمة المحلية: يتطلب تحقيق الحوكمة المحلية مجموعة من المتطلبات نذكر منها:[9]

أ- المشاركة الشعبية الفاعلة: تعني المشاركة العملية التي يقتسم فيها المرء مع غيره تأدية عمل ما، أما المشاركة بمفهومها التنموي فتعني مشاركة ومساهمة قطاع عريض من السكان وخصوصا الجماعات المهمشة في اختيار وإعداد وتنفيذ ومتابعة سياسات وبرامج مشاريع التنمية التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف التنمية وخصوصا ما يتعلق منها بتحسين مستويات معيشة السكان أو المجموعات المستهدفة. ولضمان نجاح مشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار، لابد من توافر مجموعة من المقومات الأساسية التي تعمل على بناء علاقة قوية وفعالة بين الحكومة والمواطن.

والتي تضمن بدورها أن يكون للأعضاء المحليين على حد السواء حرية الرأي والتعبير في اتخاذ القرارات عن طريق المشاركة المحلية الواسعة المبنية على شرعية حقوق الإنسان التي تضمن إضفاء الشرعية العامة على ما يتم التوصل إليه من سياسات محلية

لتصبح هذه الأخيرة أكثر استقرار واستدامة.

ب- حكم القانون ودولة المؤسسات: وذلك من خلال القوانين التي تستلزم تأمين وحماية الجماعات المحلية بشكل متساو وكذلك المساواة بينهم في العقاب بموجب القانون، كما يتوجب أن يوفر القانون الحماية للجماعات المحلية الأكثر ضعفا من الاستغلال والظلم وسوء المعاملة.

ج- التوجه نحو الجماعية: حيث أن جميع المصالح ذات الخلاف يتم التوسط فيها إلى إجماع واسع حول ماذا يعني النفع العام للوطن وللجماعات المحلية، وماذا تعني السياسات والإجراءات المتبناة لتحقيق لذلك.

د- العدل الاجتماعي: بحيث يكون لجميع المواطنين الفرصة لتحسين أوضاعهم من خلال وضع سياسات ذات أولوية لا ستهداف تحسين أوضاع الفئات المحرومة من أجل ضمان إشباع حاجاتهم الأساسية وضمان أمنهم المجتمعي.

ه- الفاعلية والكفاءة: فمفهوم الفاعلية والكفاءة يشمل قدرة الدولة على العمل في خدمة الصالح العام والالتزام بذلك، فالقدرة تحتاج إلى أشخاص متدربين على تقديم الخدمات المحلية العامة بروح مهنية.

و- الرؤية الإستراتيجية: من خلال توفير الوضوح في رسم البدائل واختيار الأفضل من بينها والذي يأخذ بالاعتبار المتغيرات المحلية الحالية ومستقبلها في المدى البعيد.

ز- الشرعية: وذلك من خلال شرعية السلطة بما يحقق رضا وقبول المواطن المحلي لسلطة هؤلاء الذين يحوزون القوة داخل المجتمع ويمارسونها في إطار قواعد وعمليات وإجراءات مقبولة وأن تستند إلى حكم القانون والعدالة، وذلك بتوفير فرص متساوية.

ظ- الحرص في التعامل مع الموارد: بما يضمن الاستغلال الأمثل للموارد وحسن استخدامها لإشباع حاجات الأجيال الحالية، والأخذ بالاعتبار حاجات الأجيال المستقبلية.

ض- البيئة السليمة: لضمان حماية البيئة وإعادة إحيائها وتجديدها من خلال تحقيق الاستدامة بالاعتماد على الذات.

غ- الاستجابة: إذ تسعى الأجهزة المحلية إلى خدمة الأطراف المعنية والاستجابة لمطالبها دون تحيز وتستند بذلك درجة المساءلة على درجة الشفافية وتوافر الثقة بين مختلف الأجهزة المحلية.

ك- التمكين والاقتدار: فتحقيق الوضع الأفضل للمجتمع وضمان البيئة الملائمة لإنجاح المبادرات المحلية يستلزم الإلمام بكافة القواعد السياسية للمجتمع من أجل تحقيق هذا الأخير لغاياته المشروعة.

ل- الشراكة: ويتطلب ذلك توفير أطر وآليات مؤسسية لتحقيق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الأهلي المحلي ومؤسسات المجتمع، التي تتبنى علاقات متبادلة تسودها الثقة، كما تشمل الأعمال الطوعية والتعاون لتحقيق الأهداف المشتركة وكل ذلك يرفع من مستوى التنمية ويعزز الحكم الراشد المحلي.

م- المساءلة: يعتبر موضوع المساءلة من المواضيع المهمة التي ظهرت كنتيجة للتغيرات الهيكلية التي حدثت على المستويين السياسي والعام، تعرف المساءلة على أنها عملية توقع قيام كل شخص في المنظمة بالإجابة عن أسئلة شخص ما عن موضوع ما، كما تمثل العملية التي تقوم من خلالها الهيئة ذات السلطة بسؤال الأشخاص عن أفعالهم، أو هي عملية تقديم التبريرات عن عمل معين.

يقصد بها تحميل الأفراد والمنظمات مسؤولية الأداء الذي يتم قياسه بأقصى قدر ممكن من الموضوعية، ويعرف "برنامج المم المتحدة الإنمائي" المساءلة على أنها الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم، والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم، وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم، كما تتطلب المساءلة وجود حرية معلومات وأصحاب مصلحة قادرين على تنظيم أنفسهم وسيادة القانون.

ن- الشفافية: وبخصوص الشفافية التي كثر الحديث عنها في الأدبيات السياسية والاقتصادية في السنوات الأخيرة تحت تأثير ثورة الاتصالات والمعلوماتية فإنها تعني ببساطة شديدة تدفق المعلومات وغزارتها وعلانية تداولها عبر وسائل الإعلام كافة والتي تسهل من الإحاطة بأي ظاهرة بما في ذلك ظاهرة الفساد. وهكذا فان العلاقة الثلاثية (بين المساءلة، الشرعية، الشفافية) بوصفها كلا لا يتجزأ تشترط بعضها بعضاً ووجودها يعبر عن رشاد الحكم وصلاحه، وغيابها يعكس بالضرورة فساد الحكم، علماً بأن هناك من ينفي الترابط بين هذه الثلاثية ورشاد الحكم ونزاهته فقد يكون الحكم رشيداً دون أن تتوافر فيه المساءلة والشفافية والمحاسبة لمرتكبي الفساد.

4- وسائل تجسيد الحوكمة المحلية: تستخدم الهيئات الدولية نوعين من الوسائل من أجل ترشيد الحوكمة المحلية، ندرجها في ما يلي:[10]

أ- الوسائل والأدوات القانونية: توفر الاتفاقيات الدولية إطارا لتعزيز التدابير الوقائية لتفادي ظاهرة الفساد وما يترتب عنه من مظاهر سلبية، حيث أن سيادة الفساد يتطلب وجود إستراتيجية وطنية لمعالجة الفساد وتحقيق جودة الخدمات العمومية المقدمة من خلال تعزيز نظام الشفافية والمساءلة الداخلية وخارج الوطن، كما يتطلب أيضا تدابير وقائية من أجل خلق الظروف المناسبة لوجود إدارة صالحة ونزيهة وكفؤة

وذات جودة عالية، بالإضافة إلى تدابير قضائية وإدارية تعاقب على ارتكاب الممارسات الفاسدة في تسيير المصالح المحلية العامة وإرساء معايير الشفافية على مستوى الأعمال المحلية وتوفير نظام اتصال فعال يسمح بالتدفق السليم للمعلومات، بالإضافة إلى تضمين حق المساءلة والمتابعة وممارسة الرقابة على الممثلين المحليين و الهيئات الرقابية.

ب- الوسائل والأدوات الفنية وسياسات المشروطية: تقدم العديد من المؤسسات الدولية مساعدات فنية مباشرة لتمكين الدول الأعضاء من مكافحة الفساد وتحسين الأداء، ويمكن تقديم مساعدات فنية للدول الأعضاء في مجالات الحوكمة المحلية على النحو التالي:

- البرامج الخاصة بإطلاق وتطوير وتنفيذ الاستراتيجيات المحلية لمكافحة الفساد والبرامج الخاصة بتطوير سبل إشراك المجتمع المدني؛

- البرامج الخاصة ببناء القدرات المحلية وإنشاء دعم المؤسسات المحلية المعنية بقضايا النزاهة والشفافية مع إعطاء أولوية خاصة لبرامج بناء القدرات والمؤسسات في مرحلة ما بعد انتهاء الأزمات؛

- البرامج الخاصة بالتشريعات المشجعة على تحسين نظم الشفافية والمساءلة الداخلية لنظم الإدارة المحلية؛

- البرامج الخاصة بتنسيق المبادرات المحلية ضد الفساد ومراقبة مدى تطبيق الدول بتنفيذ التزامات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتصنيف المعرفة وتقنينها وقياس درجة فعالية وكفاءة أداء الهيئات المحلية.

ج- إجراء البحوث والقيام بالدراسات: نظرا للأهمية الكبيرة التي يحظى بها موضوع الحوكمة المحلية خصوصا مع زيادة ظاهرة الفساد والوعي الكبير لدى المواطنين و الهيئات الحكومية بضرورة محاربة هذه الظاهرة و تقريب المواطن أكثر و تمكينه، لأجل ذلك تقوم المؤسسات الدولية بإجراء بحوث ودراسات إما بطلب من الدول الأعضاء لدعم جهودها الإصلاحية، وتحسين أداء مؤسساتها العامة في مجال الحوكمة إذ تقوم بدراسات ميدانية تساعد على تشخيص المشكلة بدقة مما يسمح بتوفير الحلول والتي تعتبر في الغالب معونات فنية مقدمة من طرف المنظمات الدولية.

كما يمكن أن تدخل البحوث والدراسات ضمن وظائف وسلطات الدولة وتتعلق باستراتيجيات وسياسات و برامج المنظمات الدولية كوسيلة للترويج للحوكمة، وتسمح هذه الدراسات بتحقيق :

- تحفيز المناقشة اللامركزية التي من شأنها الدفع باتجاه الجهود المحلية وتنمية وتفعيل الأداء المحلي المحقق لجودة الخدمات و المعبر عنه في المعايير الإدارية القائمة على المشاركة وتشجيع العمل المحلي الجماعي؛

- تشجيع الإصلاحات المؤسسية، حيث يساعد قياس التكاليف الاقتصادية على تحديد القطاعات المحلية التي تحوز الأولوية في الإصلاح؛

- تمثل استطلاعات الرأي كمحفز يوجه الخبرات المحلية المقتدرة فنيا في الاستفادة من معرفتها وخبراتها من أجل دعم جهودها في الإصلاح وتقوية ملكياتها المحلية.

5- آليات تجسيد الحوكمة المحلية الرشيدة:

لتحقيق الحوكمة المحلية الرشيدة يجب توفر مجموعة من الشروط لتفعيل العلاقة بين المواطن والإدارات المحلية وذلك من خلال:[11]

أ- تقوية وتوسيع اللامركزية: تقتضي الحوكمة المحلية الرشيدة المشاركة الفعلية للمواطنين في تسيير شؤونهم المحلية مما يستلزم اعتماد اللامركزية من طرف السلطات المركزية، حيث تمنح حرية اتخاذ القرار على المستوى المحلي كما أن تكون موارد الجماعات المحلية مستقلة لضمان تحقيق التنمية المحلية.

ب- مشاركة المواطن في تسيير شؤونه المحلية: يتوزع المواطنين على نقاط مختلفة من اقليم الدولة مما لا يسمح بالمشاركة وإيصال ندائه إلى النظام المركزي لذلك وجبت اللامركزية حتى يتم تقريب الإدارة من المواطنين، حيث أن مشاركة المواطن في تسيير الشأن العام هي مسألة مكرسة في الإعلان العلني لحقوق الإنسان سنة 1948، حيث نص الإعلان على أن "لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات السلمية، كما أن لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة للبلاد إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون اختيارا حرا، ويحق لكل شخص أن ينضم إلى نقابات لحماية مصلحته".

ج- اعتماد التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال: إدخال التقنيات الحديثة في التسيير والإعلام التي تسمح بالمحافظة على الموارد المتاحة وترشيد إنفاقها وإرساء قواعد الشفافية والمحاسبة وفتح قنوات الاتصال والمشاركة مما يسمح بحل مشكل عجز الميزانية.

ثالثا- التحول من الإدارة المحلية إلى الحكومة المحلية:

تقوم الإدارة المحلية بتقديم الخدمات الذات الطابع المحلي من خلال توفر مجموعة من المتغيرات البيئية بما فيها إعطاء مزيد من الصلاحيات للسلطات المحلية من خلال تشريعات واضحة وصريحة، لكن رغم ذلك نجد أن نظام الإدارة المحلية يعرف عدة نقائص تؤثر على جودة الخدمة المحلية، وهذا ما جعل هناك ضرورة ملحة لتحسين نظام الإدارة المحلية وتجاوز العراقيل.

أدى تبني الكثير من الدول للتوجه الديمقراطي إلى تغيير المطالب المجتمعية على المستوى المحلي، ومن هنا برزت الحاجة لتطبيق مفهوم الحوكمة المحلية لمواكبة التغيرات

واستيعاب أعباء المجتمع المحلي، اذ يظهر التفاعل بين الأطراف الفاعلة على المستوى المحلي، حسب ما يظهره الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): النظام المحلي من منظور الحوكمة المحلية

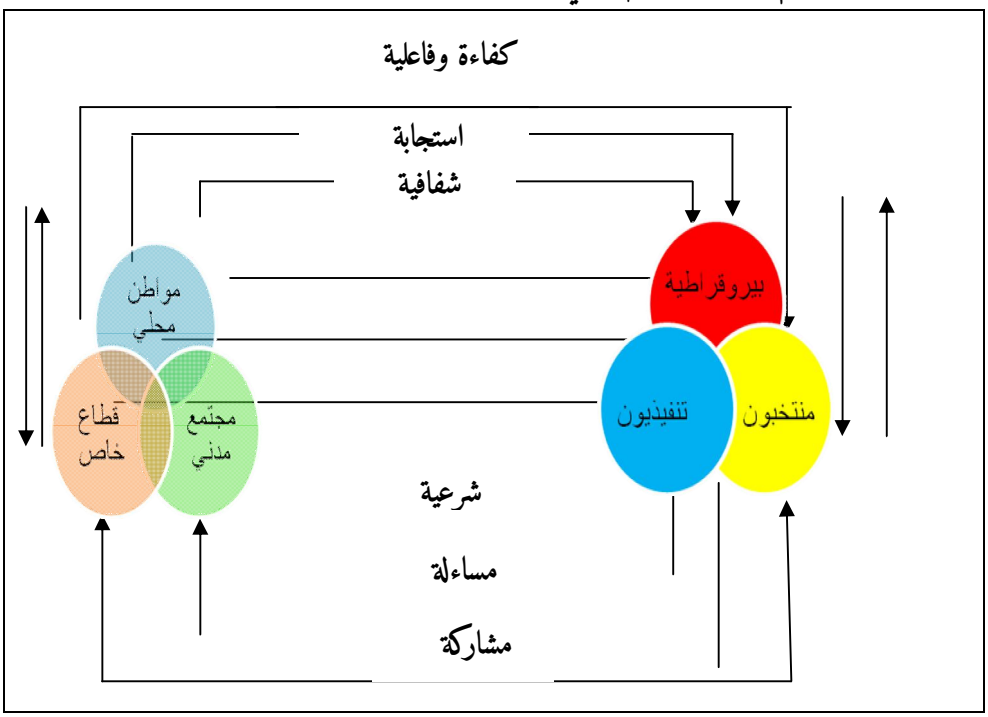

المصدر: حسن العلواني، **اللامركزية في الدول النامية من منظور أسلوب الحكم المحلي الرشيد، الحكم الرشيد و التنمية في مصر**، مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006، ص83.

يتضح من خلال الشكل أن على الإدارة المحلية أن تتيح الفرصة للمواطنين المحليين و أطراف المجتمع المدني التعبير عن مطالبهم التي تلبي احتياجاتهم، و على الإدارة المحلية من خلال كل مرافقها الاستجابة لتلك المطالب و تلبية حاجاتهم من خلال الاستخدام المثل للموارد المتاحة اليها وتحقيق أفضل نتائج ممكنة.

خاتمة:

تعبر الإدارة المحلية عن الديمقراطية، اذ تعمل الدولة المعاصرة على إشراك المواطنين بإدارة شؤونهم المحلية عن طريق الاشتراك في إدارة المجالس المحلية وتدريبهم على أصول العمل السياسي وادارة الدولة إضافة إلى اعتبار الهيئات العامة المحلية مدرسة عملية لتخريج أفضل الأعضاء للمجالس النيابية التشريعية في الدولة .

وينتج عن وجود الإدارة المحلية بعض الصراعات والنزاعات نظرا لقلة الوعى لدى السكان مما يثير الشقاق والنزاعات التى تحد من التعاون والمشاركة التى تعتبر الأساس الذى تعتمد عليه الإدارة المحلية في انجازها لأعمالها المختلفة لذلك يلجأ لتطبيق مفهوم الحوكمة المحلية.

ومن خلال ما سبق تم استخلاص النتائج التالية:

- حتمية الاعتماد على مفهوم الحوكمة المحلية نظرا للمتغيرات البيئية الحالية؛

- انتشار الفساد في الجماعات المحلية أدى الى التفكير في مفاهيم جديدة تحارب هذه الظاهرة ومخلفاتها؛

- نظرا لإعتماد مفهوم اللامركزية فى الادارة العمومية ونظرا لاتساع الرقعة الجغرافية للدولة وحرصا على تقديم خدمة للمواطن توافق متطلباته اعتمدت الدول الادارة المحلية كوسيلة لتحقيق ذلك.

قائمة المراجع:

الكتب:

- أيمن عودة المعاني، **الإدارة المحلية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

- حسن العلوانى، **اللامركزية فى الدول النامية من منظور أسلوب الحكم المحلى الرشيد، الحكم الرشيد و التنمية فى مصر**، مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006.

- عثمان غنيم، **التخطيط أسس ومبادئ عامة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

- محمد الصغير بعلي، **قانون الإدارة المحلية الجزائرية**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004.

- محمد محمد بدران، **الإدارة المحلية (دراسة في المفاهيم والمبادئ العلمية)**، دار النهضة،القاهرة، (ب،س،ن).

الأطروحات والرسائل:

- خلاف وليد، **دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي**، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غ،م)، تخصص الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2009.

- رياض طالبي، **التنمية الريفية المستدامة في اطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة: دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس و المغرب**، رسالة تندرج ضمن

متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غ، م)، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010.

- سناء قاسم محمد حسيبا، **واقع استراتيجيات تطوير الإدارة المحلية في الراضي الفلسطينية**، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غ،م)، كلية الدراسات العليا،جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2006.

- عبد الناصر صالحي، **الجماعات الإقليمية بين الاستقلالية والتبيعية**، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،(غ،م)، تخصص القانون، جامعة الجزائر 03، 2010.

- منال عرسان سعيد قرارية، آليات تفعيل الوعي والمشاركة الشعبية في التخطيط العمراني في الضفة الغربية، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، 2004.

- ميسون طلاع الزعبي، **درجة تطبيق المساءلة الادارية في مديريات التربية والتعليم في الأردن ومعوقات تطبيقها**، أطروحة تندرج ضمن متطلبات نيل درجة الدكتوراه ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، 2003.

- نصر الدين لبال، **دور الحوكمة المحلية في إرساء المدن المستدامة**، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غ،م)، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012/2011.

- نضيرة دوبابي، **الحكم الراشد المحلي وإشكالية عجز ميزانية البلدية**، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غ،م)، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة أبي بكر، تلمسان، 2010/2009.

الملتقيات والمجلات:

- ميلود قاسم، ليندة زموري، **دور الأحزاب السياسية في تفعيل معايير الحكم الراشد في الادارة المحلية (المجالس المنتخبة)**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول " **إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية**"، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 12 و13 ديسمبر.

- خالد ممدوح، **السلطة المركزية وعلاقتها بالمرافق المحلية ومؤسسات المجتمع المدني: دراسة من الناحية القانونية و التنظيمية**، ورقة بحثية مقدمة ضمن ندوة " **دور الحكومة المركزية في التنمية المجتمعية**"، القاهرة، يونيو 2007.

- طاشمة بومدين، **الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر،**

مجلة التواصل، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، عدد26 ، جوان 2010.

- محمد نصر مهنا، **أساليب ووسائل تقوية الأجهزة المحلية**، ورقة بحثية مقدمة ضمن ندوة " **التنمية الريفية و سيلة الحكومات لتخقيق التنمية الشاملة**"، القاهرة ، ماي 2007، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، 2010.

- Joe doak, **Local governance and climate change**, A discussion note, December 2010.

- R.Mulgan, **Accountability : An ever-expanding concept ?**, public administration review, vol78, No 3, 2000.

1 ناصر عبيد الناصر، **ملامح رشاد الحكم ونزاهته**، نقلا عن الرابط التالي:
http://www.levantnews.com/archives/3363 , 05/06/2017, 13h59.

---

[1] محمد نصر مهنا، **أساليب ووسائل تقوية الأجهزة المحلية**، ورقة بحثية مقدمة ضمن ندوة " **التنمية الريفية وسيلة الحكومات لتخقيق التنمية الشاملة**"، القاهرة ، ماي 2007، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، 2010، ص 211.

[2] في هذا الصدد، عد الى:

- ميلود قاسم، ليندة زموري، **دور الأحزاب السياسية في تفعيل معايير الحكم الراشد في الادارة المحلية (المجالس المنتخبة)**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول " **إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية**"، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 12 و13 ديسمبر، ص05.

- محمد الصغير بعلي، **قانون الإدارة المحلية الجزائرية**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004، ص 9- 10.

[3] خالد ممدوح، **السلطة المركزية وعلاقتها بالمرافق المحلية ومؤسسات المجتمع المدني: دراسة من الناحية القانونية و التنظيمية**، ورقة بحثية مقدمة ضمن ندوة " **دور الحكومة المركزية في التنمية المجتمعية**"، القاهرة، يونيو 2007، ص 276-278.

[4] في هذا الصدد، عد إلى:

- محمد محمد بدران، **الإدارة المحلية (دراسة في المفاهيم والمبادئ العلمية)**، دار النهضة،القاهرة، (ب،س،ن)، ص ص 8، 12.

- عبد الناصر صالحي، **الجماعات الإقليمية بين الاستقلالية والتبعية**، مذكرة تندرج ضمن

متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غ،م)، تخصص القانون، جامعة الجزائر 03، 2010، ص06.

- أيمن عودة المعاني، **الإدارة المحلية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص47-48.

[5] في هذا الصدد، عد الى:

- سناء قاسم محمد حسيبا، **واقع استراتيجيات تطوير الإدارة المحلية في الأراضي الفلسطينية**، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غ،م)، كلية الدراسات العليا،جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2006، ص35.

- محمد الصغير بعلي، **قانون الإدارة المحلية الجزائرية**، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، 2004، ص15.

[6] Joe doak, **Local governance and climate change**, A discussion note, December 2010, p7.

[7] رياض طالبي، **التنمية الريفية المستدامة في اطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة: دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس و المغرب**، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، (غ ، م)، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010، ص123.

[8] طاشمة بومدين، **الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر**، مجلة التواصل، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، عدد26 ، جوان 2010، ص30.

[9] في هذا الصدد، عد الى:

- نصر الدين لبال، **دور الحوكمة المحلية في إرساء المدن المستدامة**، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غ،م)، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012/2011، ص25-27.

- عثمان غنيم، **التخطيط أسس ومبادئ عامة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص168.

- منال عرسان سعيد قرارية، آليات تفعيل الوعي والمشاركة الشعبية في التخطيط العمراني في الضفة الغربية، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، 2004، ص11.

- ميسون طلاع الزعبي، **درجة تطبيق المساءلة الادارية في مديريات التربية والتعليم في الأردن ومعوقات تطبيقها**، أطروحة تندرج ضمن متطلبات نيل درجة الدكتوراه ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، 2003، ص14.

- R.Mulgan, **Accountability : An ever-expanding concept ?**, public administration review, vol78, No 3, 2000, p555.

[9] ناصر عبيد الناصر، **ملامح رشاد الحكم ونزاهته**، نقلا عن الرابط التالي:

, 05/06/2017, 13h59.http://www.levantnews.com/archives/3363

[10] خلاف وليد، **دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي**، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غ،م)، تخصص الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2009، ص109-117.

[11] نضيرة دوبابي، **الحكم الراشد المحلي واشكالية عجز ميزانية البلدية**، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، (غ،م)، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة أبي بكر، تلمسان، 2010/2009، ص 147-153.